مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

حقوق كبير السن

دراسة ثقافية في نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية

الدكتور/ معاذ بن عبد الله بن محمد الربعي

أستاذ الثقافة المساعد، بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم)

malrobee@qu.edu.sa

ملخص البحث:

عرضت في هذا البحث لحقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية من خلال عناية الشريعة الإسلامية بكبير السن، حيث جاءت بحقوق خاصة لكبير السن بدلالة القرآن الكريم والسنة النبوية.

وكذلك عرضت لأحدث نظام معاصر في مجال حقوق كبير السن مبني على الشريعة الإسلامية، وهو نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية الذي اعتنى بحقوق كبير السن ورعاية المحتاج منهم، وقد نص على حقوق متنوعة لكبير السن، سواء كانت حقوقًا شرعية أم نظامية، بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية.

ومن خلال مقارنات ثقافية تحليلية بين ما سبق وما صدر من مواثيق دولية في مجال حقوق الإنسان عمومًا، وكبير السن خصوصًا، تبين من خلال هذا البحث أن حقوق كبير السن لم تحظ باهتمام واسع في المواثيق الدولية، بل إن حمايتها والعناية بها ضعيفة مقارنة بالاهتمام الكبير بفئات أخرى.

ويتبين بذلك تميز الثقافة الإسلامية وسبقها في حقوق كبير السن، إضافة إلى جماليات التشريعات الإسلامية وكمالها، وتميز وعدالة ما بني عليها من أنظمة كنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان – النظم – كبير السن – الثقافة الإسلامية – القانون الدولي.

-

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

مقدِّمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

يعدُّ كبار السن من أهم أفراد المجتمع، بل هم بناة حضارته؛ ولذلك اهتم الإسلام بهم وأولاهم عناية خاصة، ودلَّ القرآن الكريم والسنة النبوية على كثير من حقوقهم، وتأريخ المسلمين حافل بصور حضارية مشرقة تبيّن بشكل عملي جمال التشريعات الربانية وكمالها، بل وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

وقد زاد الاهتمام عالميًّا بحقوق كبار السن؛ بسبب زيادة أعداد المسنين في العالم، وجرت محاولات أممية كثيرة للوصول إلى اتفاقية دولية شاملة تغطّي مجالات هذه الفئة، وهو الأمر الذي لم يحصل بعد، مع مرور أزمات عالمية خطيرة آخرها جائحة كوفيد ١٩، والتي أدّت إلى زيادة معاناة المسنين خاصة.

وواكب هذا الاهتمام العالمي صدور نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، المبني على الشريعة الإسلامية.

فمَن الله عليَّ بهذا البحث، الذي بعنوان: حقوق كبير السن دراسة ثقافية في نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مع تحليل أهم الوثائق المتعلقة بحقوق كبير السن الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة؛ لبيان سبق الثقافة الإسلامية وتميّزها في حقوق كبير السن.

إشكالية البحث:

تبرز مشكلة البحث في ظل الاهتمام العالمي بالمسنين، ومداولات المنظمات الدولية بشأن حقوقهم، لم يصدر عن المنظمات الدولية اتفاقية شاملة بشأنهم حتى الآن، وتتجه الأنظار إلى الشريعة الإسلامية في مدى عنايتها بكبير السن، وأثره على الثقافة الإسلامية في جانب حقوق كبير السن أو رعايته، من خلال مصادرها الأصلية، وما بُنِي عليها من أنظمة حديثة، فجاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلة البحث.

أسئلة البحث:

سؤال البحث الرئيس: ما موقف الثقافة الإسلامية والأنظمة المبنية عليها من حقوق كبير السن ورعايته؟

وينتج عنه عدة تساؤلات، منها:

أ. ما حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية؟

ب. ما حقوق كبير السن في نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

ج. بمَ تميزت الثقافة الإسلامية وما بني عليها من أنظمة في جانب رعاية كبير السن وتقرير حقوقه؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

يستمدُّ هذا البحث أهميته من خلال عناية الإسلام الخاصة بكبير السن حقوقًا ورعاية، وترتيب الجزاء الدنيوي والأخروي المقابل للفعل حسب درجات التكليف، وكذلك زادت أهمية البحث عمليًا بعد صدور نظام خاص يتعلق بكبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مستند على أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وقد وقع اختياري على هذا البحث؛ لعدة أسباب، منها ما يأتي:

١. عناية الشريعة الإسلامية بكبير السن.
٢. التوجه العالمي إقليمياً ودولياً نحو حقوق كبار السن.
٣. سبق الثقافة الإسلامية في تنظيم حقوق كبير السن ورعايته.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث -بعون الله- إلى:

١. بيان حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية.
٢. التعرُّف على حقوق كبير السن في نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية.
٣. إبراز تميُّز الثقافة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق كبير السن ورعايته، من خلال مقارنتها مع حقوق كبير السن في المواثيق الدولية .
٤. إظهار سبق الثقافة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق كبير السن ورعايته، من خلال مقارنتها مع حقوق كبير السن في المواثيق الدولية.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي؛ لبيان تميّز الثقافة الإسلامية وسبقها، وعدالة الأنظمة المبنية عليها خاصة ما يتعلق بحقوق كبير السن ورعايته.

مجالات البحث وحدوده:

هذا البحث يختص بحقوق كبير السن ورعايته من خلال نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، والذي صدر حديثًا بتاريخ ١٤٤٣/٦/٣هـ، مع مقارنته بأهم الوثائق المتعلقة بحقوق كبير السن الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

الدراسات السابقة:

بعد البحث المكتبي والحاسوبي عبر شبكة الإنترنت وقواعد المعلومات في مكتبة الملك فهد الوطنية، وبعض الجامعات السعودية؛ لم أجد أي دراسة أو بحث علمي يختص بنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، ويقارنه بالوثائق الدولية، ويبيّن سبق وتميّز الثقافة الإسلامية في مجال حقوق كبير السن؛ لحداثة صدور هذا النظام حيث صدر في ١٤٤٣/٦/٣هـ، وأشير إلى وجود بعض الرسائل والبحوث العلمية المتعلقة بمجال الدراسة وهو: (كبار السن) في عدد من التخصصات الفقهية والاجتماعية والطبية، وسأشير لما له علاقة بالبحث وتيسر لي الحصول عليه، وقد رتبتها ترتيباً زمنياً :

أ- أحكام المسنين في الفقه الإسلامي، سعد الحقباني، رسالة ماجستير في (٩٥٦) صفحة، من قسم الفقه، بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام: ١٤٢٧هـ، وقد قسَّم الباحث رسالته على أبواب الفقه، مستعرضًا من خلالها الأحكام الفقهية المتعلقة بالمسنين.

وجه التشابه: في مجال الدراسة، وهو: كبار السن، والتأصيل الشرعي لهذه الحقوق وهو : مصدرية الكتاب والسنة .

وجه الاختلاف: اختصاص الرسالة السابقة بالجانب الفقهي من خلال الأحكام الفقهية المتعلقة بالمسنين، أما هذا البحث فهو يختص بدراسة ثقافية تحليلية لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، ويقارنه بأهم الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ويبيّن سبق الثقافة الإسلامية وتميّزها في مجال حقوق كبير السن.

ب- أنماط العنف الموجه ضد كبار السن في مدينة الرياض: دراسة ميدانية على عينة من المسنين في مدينة الرياض، خالد الدايل، رسالة ماجستير في (٢٠٦) صفحات، من قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام: ١٤٣٠هـ، وقد قام الباحث بدراسة ميدانية، مستعرضًا أهم المشكلات التي تواجه المسنين في حدود دراسته، وسمات هذا العنف، وأسبابه، وأكثر أشكاله، وموقف الشريعة منه.

وجه التشابه: في مجال الدراسة، وهو: كبار السن.

وجه الاختلاف: اختصاص الرسالة السابقة بالجانب الاجتماعي من خلال عينة ميدانية مختارة في نطاق معين، أما هذا البحث فهو يختص بدراسة ثقافية تحليلية لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، ويقارنه بأهم الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ويبيّن سبق الثقافة الإسلامية وتميّزها في مجال حقوق كبير السن.

ج- منهج الإسلام في رعاية المسنين، نورة الدهمش، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في (١١٢) صفحة، من قسم الثقافة الإسلامية، بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام: ١٤٣٤هـ، وقد قسَّمت الباحثة بحثها إلى

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

أسس رعاية المسنين، وخصائصها، والرعاية المعنوية والمادية للمسنين.

وجه التشابه: في مجال الدراسة، وهو: كبار السن، والتأصيل الشرعي لهذه الحقوق وهو : مصدرية الكتاب والسنة .

وجه الاختلاف: ركَّزت الرسالة السابقة على أسس رعاية المسنين، وخصائصها، والرعاية بشكليها المعنوي والمادي، أما هذا البحث فهو يختص بدراسة ثقافية تحليلية لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، والذي صدر في ١٤٤٣/٦/٣هـ، ويقارنه بأهم الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ويبيّن سبق الثقافة الإسلامية وتميّزها في مجال حقوق كبير السن.

د- حقوق المسنين في الإسلام والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة، تغريد المقحم، رسالة دكتوراه في (٦٢٧) صفحة، من قسم الثقافة الإسلامية، بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام: ١٤٤٢هـ، وقد قسَّمت الباحثة رسالتها إلى مفهوم حقوق المسنين في الإسلام والاتفاقيات الدولية، وأسسها، ومجالاتها، ووسائل حمايتها.

وجه التشابه: في مجال الدراسة، وهو: كبار السن، والتأصيل الشرعي لهذه الحقوق وهو : مصدرية الكتاب والسنة .

وجه الاختلاف: ركَّزت الرسالة السابقة على مفهوم حقوق المسنين في الإسلام والاتفاقيات الدولية، وأسسها، ومجالاتها، ووسائل حمايتها.

وبما أن هذا البحث يهتم بدراسة ثقافية تحليلية مقارنة لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، عنيت في أن تكون المقارنة أكثر تفصيلًا في المباحث التي فيها حديث عن الجوانب التشريعية والنظامية؛ حتى يتبين وجه الاختلاف، ففي المبحث الأول من الفصل الأول لم تشر الباحثة عند حديثها عن وسائل الحماية التشريعية في الإسلام إلا إلى: منهج العقوبات في الإسلام، وما يتعلق بالحدود والتعزيرات، وتخفيف العقوبة عن الجاني إذا كان مسنًّا، وكذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول لم تشر الباحثة عند حديثها عن وسائل الحماية التنظيمية في الإسلام إلا إلى: الأنظمة العامة التي تشمل كل فئات السكان وحصرتها بأنظمة: التقاعد، والتأمينات، والضمان الاجتماعي، ثم أشارت إلى : أ- فكرة التنظيم السياسي، وقسَّمته إلى: سيادة الشريعة، والعدل، والشورى. ب- فكرة التنظيم القضائي وقسَّمته إلى: القضاء العادي، وديوان المظالم، وقضاء الحسبة. ج- فكرة التنظيم الاجتماعي وقسَّمته إلى: مسؤولية الأولاد، ومسؤولية الدولة من خلال: دور رعاية المسنين، والأنظمة العامة لكل فئات السكان وحصرتها بأنظمة: التقاعد، والتأمينات، والضمان الاجتماعي. د- فكرة التنظيم المالي وقسَّمته إلى: التملك، والحجر، والهبة، والإرث، والوصية.

ولم تشر الباحثة في رسالتها كاملة إلى أي شيء يتعلق بنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

والعذر لها ظاهر؛ لأن النظام لم يصدر إلا بعد مناقشة رسالتها بأكثر من سبعة أشهر وقد صدر في ١٤٤٣/٦/٣هـ.

ويختلف هذا البحث عن هذه الرسالة وغيرها بأنه اختص بدراسة ثقافية تحليلية لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مع مقارنته بأهم الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ويبيّن سبق الثقافة الإسلامية وتميّزها في مجال حقوق كبير السن.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وفيها: مشكلة البحث، وأسئلة البحث، وأهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده ومجالاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بمفردات عنوان البحث، وعرض موجز لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: عناية الشريعة الإسلامية بكبير السن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دلالة القرآن الكريم على العناية بكبير السن.

المطلب الثاني: دلالة السنة النبوية على العناية بكبير السن.

المبحث الثاني: نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقوق كبير السن.

المطلب الثاني: رعاية كبير السن المحتاج.

المبحث الثالث: المقارنات الثقافية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية.

المطلب الثاني: حقوق كبير السن في المواثيق الدولية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

التمهيد:

وفيه التعريف بمفردات عنوان البحث، وعرض موجز لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية.

التعريف بمفردات عنوان البحث:

التعريف بـ: حقوق كبير السن ورعايته.

١/ حقوق: كلمة جمع مفردها حق.

لغة: الحق: "الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته. فالحق نقيض الباطل، ويقال: حق الشيء: وجب"(١).

اصطلاحًا: "اختصاص يقرر به الشرع مصلحة أو تكليفًا" (٢).

٢/كبير السن:

لغة: "يُعبَّر بالسن عن العمر، وأسن الرجل: إذا كبر، فهو مسن، والأنثى مسنة، والجمع مَسَانٌّ"(٣)، وكبير السن يراد به: المُسِنُّ والمُسِنَّة.

الألفاظ المرادفة(٤):

استعملت العرب عددًا من الألفاظ التي يقصد بها كبير السن، منها:

أ. **شيخ:** "وهو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخره، وقيل: هو من إحدى

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس القزويني، ١٥/٢، مادة: (حق).

(٢) الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، مصطفى الزرقا، ص١٠.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ٢١٤١/٥؛ لسان العرب، ابن منظور، ٢٢١/١٣، ٢٢٢؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ٢٩٢/١؛ تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ٣٥/ ٢٢٦؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١/ ٤٥٦، مادة: (سنن).

(٤) ذكرت ذلك لأمور: أولًا: استعمال العرب لألفاظ مرادفة لكلمة (السن)، ثانيًا: أن لفظة (سن أو مسن) لم ترد في القرآن الكريم والسنة النبوية، ولكن ورد ما يفيد حقيقته بألفاظ أخرى، ثالثًا: اختلاف المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن اختلافًا كبيرًا، حتى في الوثائق الدولية، فهي تشمل: "كبار السن"، و"المسنين"، "والأكبر سنًا"، و"فئة العمر الثالثة"، و"الشيخوخة"، كما أُطلِق مصطلح "فئة العمر الرابعة" للدلالة على الأشخاص الذين يزيد عمرهم على (٨٠) عامًا. انظر: اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن"، تعليق رقم (٦)، الدورة: (١٣)، (١٩٩٥م)، ص٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين، وقيل: من أدرك الشيخوخة وهي غالبًا عند الخمسين، وهو فوق الكهل ودون الهرم، والمرأة شيخة"(١).

ب. **هرم**: "الهاء والراء والميم كلمتان: إحداهما الهرم: كبر السن والضعف، وأقصى الكبر: هرم، وكان النبي -ﷺ-، يتعوّذ من الهرم. والهرم: الشيخ يبلغ أقصى الكبر والعقل والنفس"(٢).

ج. **عجوز**: "أصلها: عجز: العين والجيم والزاي أصلان صحيحان، يدل أحدهما على الضعف، ومن الباب: العجوز: المرأة الشيخة، والعجوز والعجوزة من النساء: الشيخة الهرمة، ويقال: للرجل عجوز وللمرأة عجوز للمذكر والمؤنث"(٣).

د. أرذل العمر: أصلها: "رذل: ورذالة كل شيء: أردؤه، قيل: هو الذي يخرف من الكبر حتى لا يعقل، وأرذل العمر: هو آخره في حال الكبر والعجز"(٤)، "فإذا هرم ورُدَّ إلى حالة سيئة احتاج إلى رعاية"(٥).

كبير السن اصطلاحًا:

اختلفت التعريفات الاصطلاحية للمُسِنّ أو كبير السن، "وعادة ما يُعرّف من منظور ديموغرافي(٦) بالأشخاص الذين ينتمون إلى فئات عمرية تبدأ من سن ستين أو خمس وستين سنة، وكثيرًا ما يربط بين كبار السن والعمر النظامي للتقاعد، وهناك من يُعرِّف كبير السن من وجهة النظر الفيزيولوجية(٧)، وتحديدًا من خلال قدراته الجسمية والذهنية، فيصبح الشخص مسنًا عندما تضعف تلك القدرات، وهي مرتبطة بالعمر، لكن مستواها غير ثابت وتتباين من شخص إلى آخر؛ لذلك

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ٤٢٥/١؛ لسان العرب، ابن منظور، ٣١/٣؛ تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ٧/ ٢٨٦؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٥٠٢/١، مادة: (شيخ).

(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٨/٦؛ لسان العرب، ابن منظور، ٦٠٧/١٢؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ٦٣٧/٢؛ تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ٨٢/٣٤؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٩٨٣/٢، مادة: (هرم).

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٢٣٢/٤؛ لسان العرب، ابن منظور، ٣٧٢/٥؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٥٨٥/٢، مادة: (عجز).

(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٠٩/٢؛ لسان العرب، ابن منظور، ٢٨١/١١؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٤٠/١، مادة: (رذل).

(٥) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٠٩/٢.

(٦) ديموغرافي تعني: سكاني، الديموجرافيا: علم السكان، ويهتم بالدراسة العلمية للسكان، وبمعالجة المشاكل السكانية. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد بدوي، ص١٠٢.

(٧) الفيزيولوجية تعني: وظائف الأعضاء، الفيزيولوجي: علم وظائف الأعضاء، ويهتم بدراسة وظائف أعضاء الجسم أثناء العمل، وقياس الجهد الذي يتحمله العامل. المرجع السابق، ص٣١٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

اختلفت التعريفات في تحديد العمر الزمني لبلوغ مرحلة المسن"[١].

"وهناك من يرى أن معيار تحديد الشيخوخة يجب أن يتضمن مجموعة من الجوانب في الجانب الفسيولوجي والجانب النفسي والجانب الاجتماعي –والنفسي–، ويعتبر الشخص مسنًّا إذا توفر له ما يأتي: ضعف في الجوانب الجسمية، واضطرابات في الجوانب العقلية، وقصور في مختلف نشاطاته الاجتماعية"[٢].

"لذلك من الصعب تحديد سن الشيخوخة؛ إذ يتوقف ذلك على عوامل عديدة، ويرى بعضهم أن أنسب التعاريف هو ما يستخدم العمر الزمني في تحديد مرحلة الشيخوخة"[٣].

وهذا التباين في التعريفات حاصل بسبب اختلاف أنظمة الدول، والمنظمات الدولية المعنية، حتى بين أهل الاختصاص اجتماعيًا أو طبيًّا.

ولذلك سأوجز في عرض التعريفات؛ لأمور أهمها ارتباط هذا البحث الوثيق بنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، وقد حدّدها بسنٍّ معينة[٤]، ومن تلك التعريفات ما يأتي:

- المُسِنّ: "هو كل شخص بلغ ستين سنة فأكثر"[٥][٦].
- المُسِنّ: "هو كل فرد أصبح عاجزًا عن رعاية نفسه وخدمتها، إثر تقدمه في العمر، وليس بسبب إعاقة أو شبهها"[٧].

---

(١) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الاستراتيجية العربية لكبار السن، ص٧.

(٢) المشاكل التي يعاني منها المسنون في المملكة العربية السعودية، ثريا عبد الرؤوف جبريل، ص٨.

(٣) المرجع السابق، ص٧.

(٤) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، المادة: (١). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٥) وفقًا للممارسة المتبعة في الإدارات الإحصائية للأمم المتحدة، وتعتبر إدارة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي أن "كبار السن" هم الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة أو أكثر، حيث إن سن الـ ٦٥ هي السن الأكثر شيوعًا للتقاعد، ولا يزال الاتجاه العام ينحو نحو تأخير سن التقاعد. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن"، تعليق رقم (٦)، الدورة (١٣)، ص٣.

(٦) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الاستراتيجية العربية لكبار السن، ص٧.

(٧) رعاية المسنين في الإسلام، عبد الله السدحان، ص٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

– المُسِنّ: "من دخل طور الكبر، ثمَّ يحدد الكبر بأنه: حقيقة بيولوجية، تميز التطور الختامي في دورة حياة البشر"(١).

– الشيخوخة: "هي السن التي ينتهي فيها نضج الإنسان، ويتحول العمر إلى عملية تفكك وهبوط تدريجي في قدرة أعضاء الجسم على التحكم بوظائفها، ومن الصعب تحديد سن الشيخوخة؛ إذ يتوقف ذلك على عوامل عديدة، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة: إنها تبدأ في من الخامسة والستين"(٢).

تعريف كبير السن في نظام حقوق كبير السن ورعايته: "كل مواطن بلغت سنه (ستين) سنة فأكثر"(٣).

وتحديد عمر زمني أسلم من ناحية إجرائية، ومن النادر أن يشيخ إنسان قبل هذا العمر أو يتجاوزه وهو في قمة نشاطه وحيويته، ويُعرِّف الباحث كبير السن بأنه: من بلغ ستين سنة فأكثر.

٣/ ورعايته: أصلها: رعى: "الراء والعين والحرف المعتل أصلان: أحدهما المراقبة والحفظ، ومنه رعيت الشيء، رقبته; ورعيته، إذا لاحظته، وراعيته: لاحظته محسنًا إليه، وراعيته: من مراعاة الحقوق"(٤).

عرض موجز لنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية.

صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية بتأريخ ١٤٤٣/٦/٣هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠١/٠٦ مـ وذلك بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ .

ونشر في الجريدة الرسمية بتأريخ ١٤٤٣/٦/١١هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠١/١٤ مـ.

وبدأ العمل بالنظام بتأريخ ١٤٤٣/٩/١٢هـ؛ وذلك بعد (تسعين) يوماً من تاريخ نشره، بناء على المادة رقم (٢٣)

---

(١) مشكلات التقدُّم في السن، كمال آغا، ص٦.

(٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد بدوي، ص١٢.

(٣) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، المادة: (١). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٠٨/٢؛ لسان العرب، ابن منظور، ٣٢٧/١٤؛ القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص١٢٨٩؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٥٦/١، مادة: (رعى).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

من نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية[١]. ويتضمن هذا النظام (٢٣) مادة نظامية، فيها حقوق متنوعة لكبير السن، سواء كانت حقوقًا شرعية أو نظامية، بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية، إضافة إلى العناية برعاية كبير السن المحتاج .

وسأستعرض ذلك في المبحث الثاني مفصلاً بعون الله .

(١) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، المادة: (٢٣). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/٣c٦٣e٦٥٤-٤٠٤٦-٤٦٨d-٩٣fd-ae١a٠٠de١٣be/١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

المبحث الأول:عناية الشريعة الإسلامية بكبير السن [(١)]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دلالة القرآن الكريم على العناية بكبير السن.

المطلب الثاني: دلالة السنة النبوية على العناية بكبير السن.

(١) هذا المبحث تأصيل شرعي لهذه الحقوق؛ ولذا تتفق كافة الدراسات الشرعية على تصديره، ثم يسلك كل تخصص سبيله في دراسة هذه الحقوق .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

المطلب الأول: دلالة القرآن الكريم على العناية بكبير السن.

أنزل الله القرآن الكريم هداية للناس ورحمة بهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الأعراف:٥٢]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة يونس:٥٧]، ومن رحمات هذا القرآن العظيم ورود آيات كثيرة اعتنت بالإنسان في كل ما يحتاجه في أمر دينه ودنياه، واختصت بعض تلك الآيات ببيان مدى العناية بمرحلة معينة من عمر الإنسان وهي مرحلة الكِبَر؛ لشدة حاجة الإنسان وضعفه، وهذا يدل على عناية الشريعة الإسلامية بكبير السن وحقوقه، ومن جوانب العناية التي جاءت في القرآن الكريم ما يأتي:

١. الأمر الخاص ببر الوالدين حالة الكبر ورعايتهما:

قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾[سورة الإسراء:٢٣-٢٤]، "وقد خص حالة الكبر؛ لأنها الحالة التي يحتاجان فيها إلى برّه؛ لتغير الحال عليهما بالضعف والكبر، فألزم في هذه الحالة من مراعاة أحوالهما أكثر مما ألزمه من قبل؛ لأنهما في هذه الحالة قد صارا كلًّا عليه، فيحتاجان أن يلي منهما في الكبر ما كان يحتاج في صغره أن يليا منه، فلذلك خصَّ هذه الحالة بالذكر، وأيضًا فطول المكث للمرء يوجب الاستثقال للمرء عادة، ويحصل الملل ويكثر الضجر، فيظهر غضبه على أبويه، وتنتفخ لهما أوداجه، ويستطيل عليهما بدالة البنوة وقلة الديانة، وأقل المكروه ما يظهره بتنفُّسه المتردد من الضجر, وقد أمر أن يقابلهما بالقول الموصوف بالكرامة"[(١)].

"وتخصيص هذه الحالة بالبيان؛ لأنها مظنّة انتفاء الإحسان بما يلقى الولد من أبيه وأمه من مشقة القيام بشؤونهما ومن سوء الخلق منهما، ولكل حالة بواعث على التفريط في واجب الإحسان إليهما"[(٢)].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، أحمد بن محمد القرطبي، ٢٤١/١٠.

(٢) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ٦٩/١٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

فأوجب الله – عزَّ وجل– في هذه الحالة مزيدًا من الإحسان القولي والفعلي، ونهى عن ضده حتى في أقل الأمور كالتأفف ونحوه.

وقد كلَّف الله الإنسان في حق الوالدين خمسة أشياء[(١)]:

الأول: في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾، وهي: كلمة تضجُّر وكراهية، وفيها: المنع من إظهار الضجر بالقليل والكثير، وهي قاعدة في حسن الأدب القولي.

الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، وفيها: المنع من إظهار المخالفة في القول على سبيل الردّ عليهما.

الثالث: في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾، وفيها: الأمر بحسن الأدب في خطاب الوالدين.

الرابع: في قوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾، وفيها: كل معاني الشفقة على الوالدين؛ لكبرهما وافتقارهما لولدهما، كما كان في حال الصغر مفتقرًا إليهما.

الخامس: في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾، وفيها: الدعاء للوالدين برحمة الله.

وكل أمر وتكليف مما سبق يمكن اعتباره قاعدة في رعاية الوالدين والقيام بحقوقهما في حالة الكِبَر خاصة، فهي جمعت بين تعزيز الكرامة الإنسانية وتفصيل الحقوق، سواء كانت أسرية أو صحية أو اقتصادية حتى مع اختلاف الدين والمعتقدات والثقافات، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾﴾ [سورة لقمان:١٤-١٥].

٢. التخفيف عن كبير السن في عدد من الأحكام الشرعية:

هذا الجانب من العناية ليس بغريب على شريعة الإسلام السمحة، التي بنيت تشريعاتها على الرحمة واليسر، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة:١٨٥]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [سورة النساء:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

(١) انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، علي محمد الشيحي، ١٢٦/٣، ١٢٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

[سورة الحج:٧٨]، ومن تلك الأحكام ما يأتي[١]:

أ. الرخصة بالإفطار في شهر رمضان في حالة عجز كبير السن، والإطعام عن كل يومٍ مسكينًا، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ﴾ [سورة البقرة:١٨٤]، قال ابن عباس –رضي الله عنهما–: «ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان مكان كل يوم مسكينًا»[٢].

ب. التخفيف عن المرأة الكبيرة في السن في شأن الحجاب، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ﴾ [سورة النور:٦٠]، "فأباح للعجوز وضع ردائها بين يدي الرجال بعد أن تكون مغطاة الرأس، وأباح لها بذلك كشف وجهها ويدها، وأباح لها وضع الجلباب، وأخبر أن الاستعفاف بأن لا تضع ثيابها أيضًا بين يدي الرجال خير لها"[٣].

وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم فيها الأمر بالتخفيف والتيسير، وأن الإنسان لا يكلف فوق وسعه وطاقته، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [سورة التوبة:١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾[سورة الأنبياء:١٠٧].

"ولئن كان هذا لعموم المسلمين فهو لكبار السن والضعفاء بشكل أخص"[٤]، انطلاقًا من القاعدة الفقهية: (المشقة تجلب التيسير)[٥].

---

(١) لكل حكم شرعي شروط وضوابط في تحقق التخفيف، مع وجود اختلاف بين الفقهاء في جزئيات المسائل، أعرضتُ عن سردها؛ حتى لا يطول البحث، ويمكن أن تراجع في مظانها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٤٥٠٥)، كتاب: التفسير، باب: (أيامًا معدودات)، ٢٥/٦.

(٣) أحكام القرآن، أحمد علي الجصاص، ١٦٩/٥.

(٤) رعاية المسنين في الإسلام، عبد الله السدحان، ص٥٦.

(٥) الأشباه والنظائر، عبد الوهاب السبكي، ٤٩/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

المطلب الثاني: دلالة السنة النبوية على العناية بكبير السن.

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام، وفيها تتجلّى معاني رحمة نبينا محمد -ﷺ- بأمته، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[سورة التوبة:١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾[سورة الأنبياء:١٠٧]، وقد دلّت الأحاديث النبوية على عددٍ من جوانب العناية بكبير السن، منها ما يأتي:

- **توقير كبير السن والرفق في معاملته،** ومما يدل على ذلك ما يأتي:

قوله ﷺ: «يسلم الصغير على الكبير، والمار على القاعد، والقليل على الكثير»[(١)]، وقوله ﷺ: «من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا، فليس منا»[(٢)]، وقوله ﷺ: «من شاب شيبة في الإسلام كانت له نورا يوم القيامة»[(٣)]، وقوله ﷺ: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم»[(٤)].

وكبير السن مُقدَّم في إمامة الصلاة[(٥)]، وعند الكلام، والأكل ونحوه[(٦)].

حتى كبير السن غير المسلم فقد جاءت الشريعة برعاية حقِّه، وربما كان الرفق وحسن المعاملة سببًا لدخوله في دين الإسلام.

ويدل على ذلك قصة أبي بكر -رضي الله عنه- لما جاء بأبيه إلى النبي -ﷺ- عام الفتح فلما رآه رسول الله -ﷺ- قال: «هلا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٦٢٣٤)، كتاب: الاستئذان، باب: استحباب تسليم الصغير على الكبير، ٥٢/٨.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، حديث رقم: (٣٥٣)، باب: فضل الكبير، ١٢٩، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد، ص١٤٢.

(٣) أخرجه المباركفوري في تحفة الأحوذي، حديث رقم: (١٦٣٥)، ٢١٥/٥، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، حديث رقم: (١٢٤٤).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، حديث رقم: (٣٥٧)، باب: إجلال الكبير، ص١٤٣، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، ٤٣٨/١.

(٥) هذه المسألة ذكر الفقهاء لها شروطًا لا بد من تحققها، وتركتها؛ خشية الإطالة. راجع: الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٠٧/٦ وما بعدها، وأيضًا: حقوق كبار السن في الإسلام، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص٣٠ وما بعدها، وستأتي الإشارة إلى شيء منها.

(٦) راجع: حقوق كبار السن في الإسلام، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص٣٠ وما بعدها، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

تركت الشيخ في بيته حتى أكون أنا آتيه فيه، قال أبو بكر: يا رسول الله، هو أحق أن يمشي إليك من أن تمشي أنت إليه، قال: فأجلسه بين يديه، ثم مسح صدره، ثم قال له: أسلم فأسلم»[(١)].

هذه النصوص وغيرها دالة على مكانة كبير السن في الإسلام، ووجوب احترامه وتوقيره، وهي أصل فيما يتعلق بالحقوق المعنوية، ومن أوجه جماليات الشريعة.

"ومن لم يوقر الكبير لا يمكن أن يقوم بحقوقه، فتوقيره حق له، وهو في الوقت نفسه ركيزة للقيام بسائر حقوقه"[(٢)].

"ويذكر أهل العلم النصوص المتعلقة بحق كبير السن في كتب الآداب، ولو طالعت الكتاب الفذ العظيم كتاب الأدب المفرد للإمام البخاري أو غيره من كتب أهل العلم في هذا الباب، ستلمح في هذا الكتاب وغيره الأدب الرفيع، والخلق العالي الذي كان عليه جيل الصحابة –ﷺ– ومن تبعهم بإحسان مع كبار السن"[(٣)].

- **الأمر الخاص ببر الوالدين حال الكبر والنهي عن عقوقهما**، وشواهد هذا الجانب كثير وروده في السنة، من ذلك ما يأتي:

قوله ﷺ: «رغم أنف، ثم رغم أنف، ثم رغم أنف»، قيل: من يا رسول الله؟ قال: «من أدرك أبويه عند الكبر، أحدهما أو كليهما فلم يدخل الجنة»[(٤)]، وكذلك قصة النفر الثلاثة الذين أووا إلى غار في جبل فانحدرت صخرة فسدت عليهم الغار فتوسلوا بصالح أعمالهم، وتوسل أحدهم بشديد عنايته بأبويه الكبيرين، فقال: «اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، فكنت لا أغبق قبلهما أهلًا ولا مالًا...»[(٥)]، هذه الأحاديث تدل على مزيد عناية بالوالدين حال الكبر، والأجر الأخروي العظيم لأهل البر، وكذلك الجزاء الدنيوي من تفريج الكروب وتيسير الأمور والسعة في الرزق وغيرها، وعموم أحاديث الأمر ببر الوالدين

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم: (٢٦٩٥٦)، وحسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة، حديث رقم: (٤٩٦)، ٨٩٥/١.

(٢) حقوق كبار السن في الإسلام، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص٣٠.

(٣) حقوق كبار السن في الإسلام، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص٢٠، وقد ذكر الإمام البخاري في الأدب المفرد ثلاثة أبواب، هي: باب: فضل الكبير، وباب: إجلال الكبير، وباب: يبدأ الكبير بالكلام والسؤال.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: (٢٥٥١)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر، فلم يدخل الجنة، ١٩٧٨/٤.

(٥) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٥٩٧٤)، كتاب: الأدب، باب: إجابة دعاء من بر والديه، ٣/٨، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: (٢٧٤٣)، كتاب: الرقاق، باب: قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسُّل بصالح الأعمال، ٢٠٩٩/٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

والنهي عن عقوقهما دالة على أصل الجانب.

- **مراعاة كبير السن في العبادات الشرعية**، ومن ذلك ما يأتي:

أ. الرخصة في الإنابة في الحج في حال العجز وعدم القدرة، ودلّ على ذلك حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يستوي على الراحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال: «نعم»(١).

ب. أمر الإمام بتخفيف الصلاة عند صلاته بالناس، ودل على ذلك قوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم للناس، فليخفف، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء»(٢).

ج. وجوب النفقة على الوالدين، ويدل على ذلك: حديث جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–، أن رجلًا قال: يا رسول الله، إن لي مالًا وولدًا، وإن أبي يريد أن يجتاح –يستأصل– مالي، فقال: «أنت ومالك لأبيك»(٣).

- **رعاية كبير السن في حالة الحرب:**

وتمثّلت هذه الرعاية في عدد من الأحكام الشرعية، وأظهرها وصية النبي –ﷺ– وخلفائه من بعده للجيوش، "فكان رسول الله –ﷺ– إذا بعث جيشًا من المسلمين إلى المشركين قال: «انطلقوا باسم الله»، فذكر الحديث، وفيه: «ولا تقتلوا وليدًا طفلًا، ولا امرأة، ولا شيخًا كبيرًا ...» الحديث (٤).

---

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (١٨٥٤)، كتاب: جزاء الصيد، باب: الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة، ١٨/٣، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: (١٣٣٤)، كتاب: الحج، باب: الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت، ٩٣٧/٢.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٧٠٣)، كتاب: الأذان، باب: تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود، ١٤٢/١، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: (٤٦٦)، كتاب: الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، ٣٤١/١.

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه، حديث رقم: (٢٢٩١)، كتاب: التجارات، باب: ما للرجل من مال ولده، ٧٦٩/٢، قال محقق الكتاب في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري، وصححه الألباني في صحيح الجامع، حديث رقم: (١٤٨٦)، ٢٩١/٥.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، حديث رقم: (١٨١٥٥)، ١٥٤/٩، قال البيهقي: "في هذا الإسناد إرسال وضعف، وهو بشواهده مع ما فيه من الآثار يقوى، والله أعلم".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثاني: نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقوق كبير السن.

المطلب الثاني: رعاية كبير السن المحتاج.

المطلب الأول: حقوق كبير السن.

نصّ نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية على المراد بعبارة: حقوق كبير السن، فقال يقصد بها: "كل ما لكبير السن من حقوق شرعية كانت أو نظامية بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية"[(١)].

وتنوع عرض حقوق كبير السن في هذا النظام، سواء كانت من الحقوق المالية أو الجسدية أو الاجتماعية أو المعنوية إلى النص صراحة على حق معين، أو الإحالة في تحديد الحق على المقتضى الشرعي والنظامي، وما لم يرد فيه تحديد فيراعى فيه مصلحة كبير السن.

ومن حقوق كبير السن في هذا النظام ما يأتي[(٢)]:

- **حقوق معنوية** مثل: "تمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وكرامتهم"[(٣)]، وهذا جزء من تكريم الله للإنسان، فلما أكرم الله الإنسان وهبه هذه الحقوق، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾[سورة الإسراء:٧٠]، وحق الكرامة في الإسلام رُتِّب عليه عدد من الحقوق كحق الأمن، المسمى في حقوق الإنسان الدولية بحق: العيش بأمان.

---

(١) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ ١٤٤٣/٦/٣هـ، مادة رقم: (١). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٢) ترتيب هذه الحقوق حسب ورودها في النظام، مع محاولة تصنيفها على الموضوعات.

(٣) المرجع السابق، حاشية رقم (١)، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

نصّ النظام أيضًا على أنه: "لا يجوز لدور الرعاية الاجتماعية لكبير السن إيواء كبير السن فيها إلا بعد موافقته، أو بعد صدور حكم قضائي بذلك، أو في الحالات التي تشكِّل خطورة على حياة كبير السن أو سلامته وفق ضوابط تحددها اللائحة"[(١)]، وفيها حرية اختيار القرار لكبير السن، دون إكراه ونحوه، وإن تعذَّر فبحكم قضائي يُراعَى فيه مصلحته، كذلك حالة الخطورة حسب شروط اللائحة، ومن وقع في مخالفة ذلك كمنعه من العيش مع أسرته أو رعايتها وإيداعه في دار الرعاية قسرًا فقد نصّ النظام على عقوبة مشددة، أيضًا: "على الجهة الحكومية ومن يقدِّم خدمة عامة نيابة عنها إعطاء كبير السن أولوية في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدِّمها، وبخاصة الخدمات الصحية والاجتماعية..."[(٢)].

ومثلها: "تمنح الوزارة كبير السن بطاقة امتياز تمكِّنه من الاستفادة من الخدمات العامة، التي يحتاجها لضروريات حياته اليومية التي تقدِّمها الجهات الحكومية والخاصة والأهلية لكبير السن، وعليها مراعاة كبير السن في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه، والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية والنفسية والجسدية"[(٣)].

ومن ذلك: "منح كبير السن المحتاج خصمًا على الخدمات العامة التي تقدِّمها الجهات الحكومية أو من ينوب عنها في حدود الصلاحيات المخولة لها نظامًا"[(٤)]، وهذا من باب التوقير والاحترام لكبير السن كما نصَّت عليه النصوص الشرعية.

- **حقوق اجتماعية** مثل: "تنظيم وتنفيذ برامج مناسبة لكبار السن؛ تعزز من مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هوايتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع"[(٥)]، أيضًا: "دعم النشاطات التطوعية في خدمة كبار السن"[(٦)]، أيضًا: "لكبير السن حق العيش مع أسرته، وعليها إيواؤه ورعايته، وتكون المسؤولية في ذلك على أفراد الأسرة وفقًا للتسلسل المنصوص عليه في المادة السادسة من

(١) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (٤). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٢) المرجع السابق، مادة رقم: (١١).

(٣) المرجع السابق، مادة رقم: (١٢).

(٤) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (١٣). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٥) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة (٤).

(٦) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

النظام"[١]، وهذا داخل ضمن حق تكوين الأسرة والعيش فيها.

- **حقوق مالية:** وقد نصّ النظام على حقوق واجبة كالنفقة في حالة الاحتياج، وأخرى مكملة للجانب المالي، مثل: "تشجيع القادرين من كبار السن على العمل، والاستفادة من برامج الدعم الموجهة إلى الجهات المشغلة لهم"[٢]، وهذا فيه تشجيع لكبير السن وللجهات باستقطابهم خاصة أصحاب الخبرات، أيضًا: "حقه في صرف إعانة مالية من الوزارة في حلة عجز العائل عنها وفقًا لما تحدده اللائحة"[٣].

- **حرية التصرف:** فكبير السن له كامل الحرية والاختيار في التصرف بماله في حالة سلامة قواه العقلية، والرشد في تدبير المال، ولذلك نصّ النظام على أنه: "يحظر على العائل التصرف في مال كبير السن دون موافقته"[٤]، حتى في حالة الولاية المالية ونقل التصرف إلى غيره فقد حظر النظام التعمُّد في إساءة التصرف في مال كبير السن، ومن وقع في مخالفة ذلك فقد نصّ النظام على عقوبة مشددة.

- **وجود عقوبات رادعة عن الإخلال بمواد النظام**[٥]: فقد نصّ النظام على عقوبات من يخل بمواد هذا النظام سواء كان فردًا أو جهة، وهذا من باب حفظ الحقوق من جهة العدم، وكذلك تعزز ضمان التطبيق، وإذا كان الفعل مجرمًا في نظام آخر فتُطبَّق العقوبة الأشد، وأجاز النظام للمحكمة المختصة أن تحكم بعقوبات بديلة وتكون في خدمة كبار السن.

- **الحصول على أفضل حماية لكبير السن:** لما كان هدف هذا النظام هو تمام الحماية لكبير السن، فقد نصّ النظام على أمور مهمة، وهي: أن أحكامه لا تخل بالالتزامات النظامية المتعلقة بحماية حقوق كبير السن ورعايته المترتبة على الجهات المعنية كل بحسب اختصاصه، وأن أي حكم يكفل حماية أفضل لكبير السن ينص عليه نظام آخر أو أي التزام على المملكة

---

(١) المرجع السابق، مادة رقم: (٣).

(٢) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٥).

(٣) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٥).

(٤) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (١٥). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٥) انظر: المرجع السابق، المواد رقم: (١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

وفقًا لاتفاقية دولية المملكة طرف فيها[١].

المطلب الثاني: رعاية كبير السن المحتاج.

نصّ نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية على المراد بعبارة: رعاية كبير السن المحتاج فقال: يقصد بها: "توفير الحاجات الضرورية اللازمة لكبير السن، من سكن، ومأكل وملبس، وعناية صحية وجسدية ونفسية واجتماعية وترويحية"[٢]، وقد حدد النظام الحالة التي يُعَدُّ فيها كبير السن محتاجًا لتسهيل تطبيق أحكام النظام، وهذه الحالة هي: "إذا كان غير قادر على أن يؤمّن لنفسه ضروريات الحياة كليًا أو جزئيًا؛ نتيجة لقصور في قدراته المالية أو البدنية أو النفسية أو العقلية"[٣]. وقد تنوّع عرض جوانب رعاية كبير السن المحتاج في هذا النظام، وذلك لتوفير حاجات كبير السن الضرورية، سواء كانت سكنًا أو مأكلًا أو ملبسًا، وما يتعلق بالعناية الصحية والجسدية والنفسية والاجتماعية والترويحية وغيرها بالنص عليها صراحة، أو الإحالة في تحديد جانب الرعاية على المقتضى الشرعي والنظامي، وما لم يرد فيه تحديد فيراعى فيه مصلحة كبير السن.

ومن جوانب رعاية كبير السن المحتاج في هذا النظام ما يأتي:

- **رعاية اجتماعية:** وهذا الجانب متنوع، ومن أمثلة ذلك: "تأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد؛ لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن"[٤]، أيضًا: "تخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة "[٥]، أيضًا: "رعاية كبار السن من خلال إقامة مراكز أهلية وأندية اجتماعية، وحث القطاع الخاص وأصحاب الأعمال

(١) انظر: المرجع السابق، مادة رقم: (٢١).

(٢) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (١). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٣) المرجع السابق، مادة رقم: (٥).

(٤) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٧).

(٥) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٨). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

والجهات الأهلية على المشاركة في ذلك"[١].

ومن الحقوق المهمة في هذا الجانب: أنَّ لكبير السن الحق في العيش مع أسرته، وأن رعاية كبير السن المحتاج وإيواؤه على أسرته بالدرجة الأولى، وقد نصّ النظام على أن "لكبير السن حق العيش مع أسرته، وعليها إيواؤه ورعايته، وتكون المسؤولية في ذلك على أفراد الأسرة وفقًا للتسلسل المنصوص عليه في المادة السادسة من النظام"[٢].

■ **رعاية مالية:** وهذا الجانب نص النظام فيه على عدد من المواد، وأحال في تحديد بعض مسائله إلى أحكام الشريعة، ونصَّ النظام على أن: "إعالة كبير السن المحتاج تكون على الزوج أو الزوجة إن رغبت، فإن تعذَّر ذلك فعلى أبيه إذا كان قادرًا ثم أحد أولاده الذكور، فإن تعذَّر ذلك فعلى أحفاده الذكور، فإن تعذَّر ذلك فعلى إخوته الذكور، ويجوز انتقال واجب الإعالة إلى من اختاره كبير السن منهم مع وجود من هو أولى منه، وفي حال عدم الاتفاق أو عدم قيام أي فرد من أفراد الأسرة بالإعالة، فتتولى المحكمة المختصة تحديد العائل من أفراد أسرته، على أن يراعى في ذلك مصلحة كبير السن"[٣]، وهذا الترتيب يراعي سبب النفقة، ومنها: النكاح، والقرابة[٤]، وكذلك يراعي الأرفق غالبًا، ولو تهاونوا فالمحكمة تلزم الأصلح لكبير السن، ولا يعتبر التهاون عذرًا لإيداعه مراكز إيواء المسنين، أيضًا: "تكون نفقة رعاية كبير السن المحتاج وفقًا لمقتضيات النفقة الشرعية"[٥].

وكذلك يحق لكبير السن المحتاج مساعدة مالية من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشرطين: إذا عجز العائل عن

(١) المرجع السابق، مادة رقم: (٢)، فقرة رقم: (٩).
(٢) المرجع السابق، مادة رقم: (٣).
(٣) المرجع السابق، مادة رقم: (٦).
(٤) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ٣٤/٤١.
(٥) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (٦). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.
وهذه المقتضيات متنوعة، مبسوطة في كتب الفقهاء. راجع: الموسوعة الفقهية الكويتية، مصطلح (نفقة)، ٣٤/٤١ وما بعدها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

توفير نفقة الرعاية، وليس في أسرته من هو قادر على إعالته، حسب لائحة هذا النظام [١].

■ **رعاية صحية**: هذا الجانب من الرعاية أولاه النظام عناية خاصة، حيث نص على أن: "توفر الوزارة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) لكبير السن المحتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة بالمجان، وتتحمّل ما يترتب عليها من نفقات التشغيل والصيانة، وفق ما تحدده اللائحة"[٢]، كذلك "إعطاء كبير السن الأولوية في الحصول على الخدمات الأساسية خاصة الصحية من الجهة الحكومية المقدمة للخدمة أو من ينوب عنها وفق ما تحدده اللائحة"[٣].

■ **الرعاية المعنوية**: وهذا الجانب دقيق، وقد يحتاج له كبير السن، وذلك من خلال "إعطاء وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس لفاقد الأهلية أو ناقصها من كبار السن ممن ثبت قضاء أنه ليس له ولي، أو أن وليه تخلَّى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقه، وتحدد اللائحة الأحكام الخاصة بذلك"[٤]، كذلك الحماية من التقصير قبل وقوعه، وذلك أن النظام نصَّ على أنه: "يحظر على العائل تعمُّد الإخلال بحماية حقوق كبير السن المحتاج، أو تعمُّد الإخلال برعايته"[٥].

هذه الحقوق وغيرها من حقوق كبير السن تحتاج إلى حماية، لذلك أفرد النظام مادة في حمايتها حسب المقتضيات الشرعية والنظامية[٦]، سواء كانت هذه الحماية من كبير السن نفسه، أو من العائل في حالة عجز كبير السن واحتياجه للرعاية، أو من جهة رسمية[٧].

---

(١) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (٨). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٢) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية ، مادة رقم: (١٠) .

(٣) نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، مادة رقم: (١١). راجع: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد: ٦، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية، نظام حقوق كبير السن ورعايته.

(٤) المرجع السابق، مادة رقم: (١٤).

(٥) المرجع السابق، مادة رقم: (١٥)، فقرة رقم: (٢).

(٦) المرجع السابق، مادة رقم: (٩).

(٧) من ذلك: الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، في الولاية المالية في حالة فقد الأهلية أو نقصها، وقد نصت على ذلك المادة (١٤)، الفقرة (٢) من نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية. .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

المبحث الثالث: المقارنات الثقافية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية.

المطلب الثاني: حقوق كبير السن في المواثيق الدولية.

المطلب الأول: حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية.

بعد عرض موجز لعناية الشريعة الإسلامية بكبير السن، ثم ما بُنِي عليها على شكل مواد قانونية تتمثّل في نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، تأتي ثمرة المقارنة بين رؤية الثقافة الإسلامية وغيرها من الثقافات المعاصرة في موضوع هذا البحث وهو حقوق كبير السن.

"فالإسلام بفقهه الحضاري العظيم لم يغادر قضية من القضايا الحيوية للفرد وللجماعة إلا عالجها وشخَّص بها الداء ووصف لها الدواء، ولاسيما قضايا التكافل الاجتماعي بما يقتضيه من التعاون والتراحم والتناصر والتضامن بين كافة هيئات الجماعة الإنسانية.

ولقد كان لقضية حقوق المسنين دور بارز في التشريع الإسلامي، بل وفي الفكر الإسلامي كذلك، ولكن ذلك لم يُفرَد -فيما أحسب- بتصنيف خاص في كتاب، بل ظل منثورًا بين طيات الكتب الأمهات والمراجع القديمة والحديثة، وفي ثنايا الدوريات والمجلات العلمية"[(١)].

"وقد سبقت الشريعة الإسلامية إلى توجيه الأنظار والعناية الشديدة بكل من الأطفال والمسنين"[(٢)].

وذلك من خلال إيجاب رعاية كبار السن والعناية بهم، عملًا بمبادئ ديننا الحنيف، ورسالته الغرّاء التي تجعل الأسرة متضامنة متآزرة على السراء والضراء، ويعدّ وجود الكبار في المنزل امتيازًا وبركة ووقارًا، والشيخوخة مصدر استقرار وجمع الشمل ولمّ الأولاد، وتحقيق الوئام والمحبة والود بين أفراد الأسرة كلها، رجالًا ونساء، كبارًا وصغارًا.

---

(١) حقوق الشيوخ والمسنين وواجباتهم في الإسلام، محمد الفرفور، ص١٨٠٦.

(٢) حقوق الأطفال والمسنين، وهبة الزحيلي، ص١٨٠١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

ويحظى الكبار في مجتمعنا الإسلامي غالبًا بمزيد التقدير والرعاية والاحترام، بل إنهم في موضع الصدارة والقيادة، يأتمر الكل بأمرهم، ويحذر الجميع مخالفتهم، ويدرك هذا كل من قارن وسط الأسرة الإسلامية مع غيرها من الأوساط الغربية والشرقية، حيث تجد كبار السن المسلمين سعداء، وغير المسلمين أشقياء يعيشون في وحدة وغربة ووحشة[(١)].

ويقضي توظيف الاهتمام العالمي بحقوق كبار السن، والذي تتبنّاه منظمة الأمم المتحدة والجمعيات التابعة لها إلى:

"إبراز مبادئ الشريعة السمحاء في التكافل الاجتماعي، والانطلاق من آدابها ومنطلقاتها في البر والوفاء والتبجيل؛ للحفاظ على البناء المتماسك للأسرة الإسلامية"[(٢)].

وقد صدر إعلان الكويت حول حقوق المسنين من منظور إسلامي بعد اجتماعات الندوة الفقهية الطبية الثانية عشرة حول حقوق المسنين من منظور إسلامي، والمنعقدة في الكويت بتاريخ ٩-١٢ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ١٨-٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩م، وذلك بالتعاون بين مجمع الفقه الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت، وقد أوصى مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ إلى غرة رجب ١٤١٢هـ (٢٣ – ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م) باعتماد إعلان الكويت حول حقوق المسنين[(٣)].

وقد جاء هذا الإعلان مبينًا لجانب من مجالات سبق الثقافة الإسلامية وتميزها في حقوق كبير السن، وأشير إلى جزء من مقدمة هذا الإعلان: "تلبية للحاجة الملحة في البلدان الإسلامية إلى الاهتمام بشريحة المسنين الآخذة في الازدياد، وضرورة تعزيز صحتهم وتمكينهم من التمتع بأفضل ما يمكن من شروط العيش، ووجوب الاستفادة مما عندهم من ذخيرة زاخرة بالتجارب والمعارف والخبرات، وما يعتنقونه من مثل وقيم، وما تتجلى به هذه القيم والمثل من أخلاق وسلوك، وانطلاقًا من الروح الإيمانية التي تصبغ أبناء هذه البلدان، وتجعل من الدِّين مرجعًا ومحركًا لحياتهم، واستفادة من التراث الصحي والاجتماعي العريق الذي ساهمت به شعوب هذه البلدان، ونأيًا بها عن الاتجاه المادي للتنمية الذي يستعيض عن تنمية الإنسان بتنمية الثروات، وتضمر فيه القيم الدينية، وتمسخ فيه إنسانية الإنسان، وتتهدد فيه مكانة الأسرة كوحدة للمجتمع، وتهن فيه صلة

(١) انظر: حقوق الأطفال والمسنين، وهبة الزحيلي، ص١٧٩١.
(٢) حقوق الأطفال والمسنين، وهبة الزحيلي ، ص١٧٩٢.
(٣) إعلان الكويت حول حقوق المسنين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

الرحم كقيمة أساسية، ويكثر فيه الجنوح إلى الانفرادية والأنانية الشديدة، ويمحى فيه احترام الصغير للكبير"[(١)].

ومما يؤكد هذا التميز والسبق للثقافة الإسلامية أنَّ إصدار نظام يحمي حقوق كبير السن لم يكن عسيرًا على جهة الاختصاص، –ولم تحتج إلى عشرات السنوات من دون نتيجة واقعية مرضية– للوصول إلى صياغة قانونية تراعي حقوق كبير السن وتهتم برعايته؛ لأن الأصل الشرعي والخُلقي موجود وثابت، إضافة الجانب العرفي الذي يغلب عليه السلامة، وكان نتيجة ذلك صدور نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية مبنيًا على الشريعة الإسلامية، ويراعي آخر التطورات العالمية في هذا المجال بما لا يخالف الأصل الذي بني عليه والثقافة التي ينطلق منها، ويمكن أن يكون نواة وأصلًا لاتفاقية عالمية تحمي حقوق كبار السن في العالم أجمع.

(١) المرجع السابق.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

المطلب الثاني: حقوق كبير السن في المواثيق الدولية.

لم تحظَ حقوق كبير السن باهتمام واسع في الوثائق الدولية، وحمايتها والعناية بها ضعيفة مقارنة بالاهتمام الكبير بالفئات الأضعف كالمرأة أو الطفل أو ذوي الإعاقة، وقد أشار لهذا عدد من الباحثين(١).

ومما يؤكد ذلك أنه لا توجد حتى الآن اتفاقية دولية أممية خاصة بالمسنين، وما وجد فهو إما كلام عام عن حق من حقوق الإنسان يدخل فيه المسن كغيره من الفئات، وإما إشارات عابرة عن الشيخوخة أو اتفاقيات إقليمية خاصة بمجموعة من الدول(٢).

وظهرت في العقود الأخيرة مبادئ أممية وخطط عمل واستراتيجيات للشيخوخة، لكن ليس فيها طابع الإلزام، فضلًا عن ضعف آليات المتابعة من قبل الأمم المتحدة، وهي أشبه بالتوجيهات للتعامل الأمثل مع المسنين –إن سلمنا بهذا–.

لذلك سأشير في هذا المبحث بإيجاز إلى أهم ما صدر عن الأمم المتحدة في حقوق كبير السن، مبينًا من خلاله حقوق كبير السن في المواثيق الدولية كما يأتي:

١. خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة: وقد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢م، وتضمنت الخطة (٦٢) توصية للعمل، تتناول البحث، وجمع البيانات وتحليلها، والتدريب والتعليم، وذلك بالإضافة إلى المجالات القطاعية التالية: الصحة والتغذية، حماية المستهلكين المسنين، الإسكان والبيئة، الأسرة، الرعاية الاجتماعية، تأمين الدخل، التوظيف، والتعليم(٣).

---

(١) راجع : حقوق الإنسان في إطار نظام الأمم المتحدة من حقوق الإنسان: دارسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، محمد سعيد الدقاق، ٢/٥٧.

(٢) مثل: اتفاقية الدول الأمريكية حول حقوق الإنسان لكبير السن ٢٠١٥م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
https://www.insdip.com/wp-content/uploads/٢٠٢١/٠١/Convencion-Interamericana-sobre-la-Proteccion-de-los-Derechos-Humanos-de-las-Personas-Mayores-de-٢٠١٥.pdf
وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السن ٢٠١٦م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/٢٨٠٧٢-wd-protocol_older_person_-arabic.pdf

(٣) راجع : هيئة الأمم المتحدة لمؤتمرات الشيخوخة، خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، "تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة"، (١٩٨٢م). "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع: https://www.un.org/ar/conferences/ageing/vienna١٩٨٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

٢. مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن ١٩٩١م[١]: وأشارت الأمم المتحدة فيها إلى عددٍ من المبادئ غير الملزمة، وشجّعت الحكومات على إدماجها في خططها الوطنية، وهذه المبادئ هي:

- مبدأ الاستقلالية: ويعني: حق كبار السن في الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، مع دعم أسري ومجتمعي لحقوقهم هذه، وضرورة ضمان مصدر للدخل، وذلك بتوفير فرص عمل مناسبة لهم وباختيارهم، والاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة، وجعل البيئات التي يعيشون فيها مأمونة، وتتلاءم مع قدراتهم الذاتية[٢].
- المشاركة: ويقصد بها أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا في صوغ وتنفيذ السياسات المؤثرة في رفاههم، وأن يقدّموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم، وينبغي تمكينهم من خدمة مجتمعاتهم المحلية والتطوع في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم[٣].
- الرعاية: وتعني استفادة كبار السن من تدابير الرعاية والحماية المقدمة للأسرة والمجتمع المحلي ووفقًا للقيم الثقافية المرعية في كل مجتمع، وحصولهم كذلك على الرعاية الصحية المناسبة والخدمات الاجتماعية والقانونية، وأن يتاح لهم التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية عند إقامتهم في مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، وتحقيق الاحترام الكامل لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم[٤].
- تحقيق الذات: وذلك بتمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكانياتهم من خلال إتاحة الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية[٥].

---

(١) هيئة الأمم المتحدة، "مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن"، تمت المصادقة على القرار رقم (٩١/٤٦) من قبل الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٩١م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-principles-older-persons

(٢) انظر: المرجع السابق، المبدأ (١)، الفقرة: (١-٦).

(٣) انظر: انظر: مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، المبدأ (٢)، الفقرة: (٧-٩). "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-principles-older-persons

(٤) انظر: المرجع السابق، المبدأ (٣)، الفقرة: (١٠-١٤).

(٥) انظر: المرجع السابق، ، المبدأ (٤)، الفقرة: (١٥-١٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

- الكرامة: وهي أن يعيش كبار السن بأمن، ودون خضوع لأي استغلال، وأن تتم معاملتهم بصورة منصفة دون تمييز ولأي سبب بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية[١].

٣. إعلان مدريد السياسي وخطة العمل ٢٠٠٢م: أخذت في الاعتبار الحقائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية للقرن الحادي والعشرين الجديد[٢].

ويتميز هذا الإعلان السياسي عن غيره بأنه: لم يحث على إقرار لبعض حقوق كبار السن فحسب، وإنما تضمن التزامات من قبل الحكومات المشاركة باتخاذ إجراءات وتبني سياسات معينة، وإدراج بنود ومقررات لتنفيذ الخطة والإعلان معًا والتوصيات الناتجة عنهما، مما يحمل على الاعتقاد بأن الإعلان عبارة عن تعهدات من جانب رؤساء الدول والحكومات التي يهمها الأمر بخصوص تعزيز حقوق وأحوال كبار السن[٣].

وتنوّعت حقوق كبير السن الواردة في المواثيق الدولية، ويختلف الباحثون في استقرائها وتقسيمها[٤].

ومن خلال اطلاعي على كثير منها وجدت أنَّ غالبها يتمحور حول الحقوق الأساسية للإنسان، وهي الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ويدخل تحت كل قسم عدد من الحقوق حسب رؤية الباحث، وقد يفرد بعض الباحثين حقوقًا خاصة بكبير السن؛ كالحماية من الإيذاء في الأوضاع الطبيعية أو أثناء النزاعات المسلحة.

وأرى أن حقوق كبير السن في المواثيق الدولية لا تزال موجهة للجهود العالمية فقط، وفي واقع الأمر أن تلك الإعلانات والخطط والمبادئ قيمتها أدبية اعتبارية، غير ملزمة للأطراف ذات العلاقة.

---

(١) انظر: المرجع السابق، المبدأ (٥)، الفقرة: (١٧-١٨).

(٢) انظر: هيئة الأمم المتحدة لمؤتمرات الشيخوخة، خطة عمل مدريد الدولية، "تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة"، (٢٠٠٢م). "استرجعت بتاريخ ١٠/١٠/١٤٤٣هـ" من موقع: ٢٠٠٢https://www.un.org/ar/conferences/ageing/madrid

(٣) انظر: دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن، صفاء سمير إبراهيم، ص٣٥٢.

(٤) راجع مثلًا: حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، ماهر أبو خوات، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، (٢٠١٠م)، ص١٠؛ الحماية الدولية لحقوق المسنين في ضوء القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، كريم الصباغ، من أبحاث المؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا والمعنون بـ: (حقوق المسنين بين الواقع والمأمول)، (١٤٤٣هـ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

وبعد هذا البيان لشيء من حقوق كبير السن في الشريعة الإسلامية وما بني عليها من أنظمة حديثة كنظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ما ورد في الثقافة الإسلامية والمواثيق الدولية كذلك، يمكن تلخيص المقارنات السابقة في مجالات ثلاثة رئيسية:

المجال الأول: الكفاية: فأجد أن حقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية استوعبت كل ما يحتاج له كبير السن في مجال التنظيم، والرعاية الصحية، والمالية، والاجتماعية، والمعنوية وغيرها.

لذلك فإن نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية مع قلة مواده مقارنة ببعض المواثيق الدولية ذات العلاقة جاء كافيًا مستوعبًا لكل ما يحتاجه كبير السن في جانب الحقوق أو الرعاية؛ لكونه بُنِي على الشريعة الإسلامية.

أما المواثيق الدولية فبالإضافة إلى عدم وجود اتفاقية خاصة بكبار السن، فإن في المبادئ والتوجيهات الصادرة عن المنظمات الدولية نقص وعمومية، وإحالة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى مع ما فيها إشكالات.

المجال الثاني: الإلزام: فحقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية ملزمة، والعمل بها واجب قبل أن يكون حقًا، فلا اختيار في فعلها أو تركها، فهي في منزلة الواجبات، لذلك تجد أهل الإسلام غالبًا يقدِّرون كبير السن ويحترمونه، ويتقرّبون إلى الله بذلك.

كذلك بيَّن نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية الحقوق الواجبة لكبير السن في كل حالاته، وكذلك القائم على هذه الحقوق من أقاربه حسب درجاتهم، أو الجهات المسؤولة عن تقديم الرعاية حكومية كانت أو خاصة.

أما الوثائق الدولية فكل ما ذكر فيها من حقوق لكبير السن لا تتجاوز الإلزام الأدبي فقط، ولا تزال المطالبات بجعلها واجبة وملزمة.

المجال الثالث: الضمان: فحقوق كبير السن في الثقافة الإسلامية مضمونة التطبيق، فهي من ضمن مقاصد الشريعة التي عُنيت بحفظها في أصل وجودها بتقوية أركانها وقواعدها، وحفظها وبقائها بحمايتها من عوامل الفساد، من خلال الأحكام التي شرعتها، وتلك الحقوق محترمة أيضاً؛ لأنها من عند الحكيم الخبير –ﷻ–، إضافة إلى أن الشريعة الإسلامية نصَّت على عقوبات دنيوية وأخروية على من نقصها أو أخلّ بها.

وكذلك اعتبر نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية أن كل حق شرعي لكبير السن هو داخل في حقوق كبير السن، وكذلك حقوقه في الأنظمة الأخرى، وقد نص على عقوبات مشددة بحق كل من يخل بهذه الحقوق فردًا

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

كان أو جهة.

أما الوثائق الدولية فلا توجد اتفاقية خاصة بحقوق كبير السن؛ حتى نبحث في الإلزامية أو ضمان التطبيق والاحترام والحماية، ولذلك يتجّهون في الإلزام إلى وثائق أخرى جانب الإلزام فيها ظاهر، أو يعتبرون الإخلال أو الإهمال والنقص نوعًا من التمييز بسبب العمر.

هذه مقارنة مستخلصة مما سبق بيانه وتفصيله في هذا البحث، علها تلم شعثه، وتجمع متفرقه.

والله أعلم وهو الموفق.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

الحمد لله على التمام، فهو الموفق والمعين، وبعد اكتمال هذا البحث أبيّن أبرز النتائج التي توصلت إليها، مع ذكر لأهم التوصيات:

النتائج:

١. المراد بكبير السن في هذا البحث: من بلغ ستين سنة فأكثر، وعرّفه نظام حقوق كبير السن ورعايته بأنه: كل مواطن بلغت سنه (ستين) سنة فأكثر.

٢. أن الثقافة الإسلامية جاءت بحقوق خاصة لكبير السن، وذلك من خلال دلالة القرآن الكريم والسنة النبوية.

٣. أن نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية نص على حقوق متنوعة لكبير السن، سواء كانت حقوقًا شرعية أو نظامية، بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية.

٤. أن نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية نصَّ على أن كبير السن المحتاج للرعاية يجب أن توفر له الحاجات الضرورية اللازمة لكبير السن من سكن ومأكل وملبس وعناية صحية وجسدية ونفسية واجتماعية وترويحية.

٥. أن حقوق كبير السن لم تحظ باهتمام واسع في الوثائق الدولية، وحمايتها والعناية بها ضعيفة مقارنة بالاهتمام الكبير بالفئات الأضعف كالمرأة، أو الطفل، أو ذوي الإعاقة، حيث لا توجد حتى الآن اتفاقية دولية أممية خاصة بالمسنين.

٦. أن الثقافة الإسلامية سابقة ومتميزة في إقرار حقوق كبير السن ورعايته.

توصيات البحث:

يوصي الباحث بما يأتي:

١. إبراز تميز الثقافة الإسلامية في مجال حقوق كبير السن، والمسارعة في الاستفادة من الأنظمة المبنية عليها؛ لتكون نواة اتفاقية عالمية.

٢. الإدراج الصريح لحقوق كبار السن كحقوق من الجيل الثالث لحقوق الإنسان وعدم الاكتفاء بالإشارات الضمنية.

٣. التوعية المجتمعية بحقوق كبار السن ورعايتهم في الإسلام في كافة الوسائل الممكنة، ونشر القيم والتعاليم الدينية التي تحض على البر بالوالدين وتوقير كبار السن.

٤. تضمين المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم العام موضوعات حول التعريف بالمسنين، وإبراز مكانتهم وحقوقهم في الأسرة، وضرورة الوفاء لهم ومعاملتهم بالحسنى والرحمة.

٥. إدراج مقررات عن صحة المسنين وطب الشيخوخة ورعايتهم في مناهج كليات الطب والتمريض وسائر العلوم الصحية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

د. معاذ بن عبد الله بن محمد الربعي

Abstract

Research title: The Rights of the Elderly: A Cultural Study of the Law of the Rights and the Care of the Elderly in the Kingdom of Saudi Arabia

Researcher: Dr. Muath Abdullah Al-Robee

In the field of law, Islamic culture takes care of the rights of the elderly. The provisions of the Holy Quran and the Sunnah emphasize various aspects of care and rights. The latest contemporary law in the field of the rights of the elderly is built on them: the law of the rights of the elderly and their care in the Kingdom of Saudi Arabia. This law took care of the rights of the elderly and the care of the needy. It stipulated various rights for the elderly, whether they were sharia or legal rights, including financial, physical, social, and moral rights. This research aims to clarify the rights of the elderly in Islamic culture through legal provisions and the articles of the law on the rights of the elderly and their care in the Kingdom of Saudi Arabia, as well as highlight the distinction of Islamic culture and its precedence in determining the rights of the elderly. The research used a comparative analytical approach based on international conventions in the field of human rights in general and the elderly in particular. The main findings of this research indicate that the rights of the elderly did not receive wide attention in international conventions, but rather that their protection and care are weak compared to the great interest in other groups. Islamic culture is distinguished and preceded in the field of the rights of the elderly, in addition to the perfection of Islamic legislation. It is also distinctive and fair in terms of the rights of the elderly and their care in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Human rights, laws, the elderly, Islamic culture, international law.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر ١٤٤٥هـ /سبتمبر ٢٠٢٣م)

المصادر والمراجع

١. **أحكام القرآن**، أحمد علي الجصاص (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد القمحاوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، د.ط، ١٤٠٥هـ.
٢. **الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ).
٣. **الاستراتيجية العربية لكبار السن**، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، (٢٠١٩م).
٤. **الأشباه والنظائر**، عبد الوهاب السبكي (٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، د.م، د.ط، ١٤١١هـ.
٥. **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، د.ط، ٢٠٠١م.
٦. **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر: تونس، د.ط، ١٩٨٤م.
٧. **تحفة الأحوذي**، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، د.ط، د.ت.
٨. **الجامع لأحكام القرآن**، أحمد بن محمد القرطبي (٦٧١هـ)، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.
٩. حقوق الأطفال والمسنين، وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ)، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد ١٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص١٨٠١.
١٠. **حقوق الإنسان في إطار نظام الأمم المتحدة من حقوق الإنسان: دارسات حول الوثائق العالمية والإقليمية**، محمد سعيد الدقاق، د.ن، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
١١. حقوق الشيوخ والمسنين وواجباتهم في الإسلام، محمد الفرفور، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد ١٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص١٨٠٦.
١٢. حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، ماهر أبو خوات، **مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية**، ٢٠١٠م، ١٠.
١٣. **حقوق كبار السن في الإسلام**، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، د.ن، د.م، ط١، ١٤٣٢هـ.
١٤. الحماية الدولية لحقوق المسنين في ضوء القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، كريم الصباغ، من **أبحاث المؤتمر العلمي السابع** لكلية الحقوق جامعة طنطا والمعنون بـ: (حقوق المسنين بين الواقع والمأمول)، ١٤٤٣هـ.
١٥. دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق كبار السن، صفاء سمير إبراهيم، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة عجمان، العدد ٢، ١٤٣٥هـ–٢٠١٣م، ص٣٥٢.
١٦. رعاية المسنين في الإسلام، عبد الله السدحان، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، العدد ٣٣، ١٤١٩هـ، ص٥.
١٧. **السلسلة الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة دار المعارف: الرياض، د.ط، ١٤١٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٣٦ – ٥٧٢ (صفر١٤٤٥هـ /سبتمبر٢٠٢٣م)

١٨. **سنن ابن ماجة**، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، د.م، د.ط، د.ت.
١٩. **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، د.م، د.ط، د.ت.
٢٠. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين: بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
٢١. **صحيح الأدب المفرد**، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، دار الصديق، د.م، ط٤، ١٤١٨هـ.
٢٢. **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤هـ)، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، د.م، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٣. **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، د.م، د.ط، د.ت.
٢٤. **صحيح الجامع**، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، د.م، د.ط، د.ت.
٢٥. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار التراث العربي: بيروت، د.ط، د.ت.
٢٦. **الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد**، مصطفى الزرقا (١٤٢٠هـ)، دار الفكر: بيروت، د.ط، ١٩٦٨م.
٢٧. **لباب التأويل في معاني التنزيل**، علي محمد الشيحي (٧٤١هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٨. **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، دار صادر: بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٩. **مسند الإمام أحمد**، أحمد بن محمد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، د.م، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٠. المشاكل التي يعاني منها المسنون في المملكة العربية السعودية، ثريا عبد الرؤوف جبريل، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العددان ٣٤-٣٥، ١٩٩٢م، ص٨.
٣١. **مشكلات التقدُّم في السن**، كمال آغا، دار القلم: الكويت، د.ط، ١٤٠٤هـ.
٣٢. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية: بيروت، د.ط، د.ت.
٣٣. **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، د.م، د.ط، د.ت.
٣٤. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، أحمد بدوي، مكتبة لبنان، د.م، د.ط، ١٩٨٢م.
٣٥. **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس القزويني (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.م، د.ط، ١٣٩٩هـ.
٣٦. **الموسوعة الفقهية الكويتية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، (طبع الوزارة)، الكويت، د.ط، د.ت.

المواثيق والمعاهدات الدولية

٣٧. اتفاقية الدول الأمريكية حول حقوق الإنسان لكبير السن ٢٠١٥م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:
٣٨. https://www.insdip.com/wp-content/uploads/٢٠٢١/٠١/Convencion-Interamericana-sobre-la-

Proteccion-de-los-Derechos-Humanos-de-las-Personas-Mayores-de-٢٠١٥.pdf

٣٩. إعلان الكويت حول حقوق المسنين. *مجلة مجمع الفقه الإسلامي* ١٢، (١٤٢١هـ- ١٩٩٩م): ١٩٧٠. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٤٠. https://iifa-aifi.org/ar/٢٠٦٩.html

٤١. بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السن ٢٠١٦م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٤٢. https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/٢٨٠٧٢-wd-protocol_older_person_-arabic.pdf

٤٣. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن". تعليق رقم (٦)، الدورة: (١٣)، (١٩٩٥م). "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٤٤. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc٦.html

٤٥. هيئة الأمم المتحدة لمؤتمرات الشيخوخة، خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، "تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة"، (١٩٨٢م). "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٤٦. https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR٠/٤٢٠/٢١/NR٠٤٢٠٢١.pdf?OpenElement

٤٧. هيئة الأمم المتحدة، "مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن"، تمت المصادقة على القرار رقم (٤٦/٩١) من قبل الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٩١م. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٤٨. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-principles-older-persons

٤٩. هيئة الأمم المتحدة لمؤتمرات الشيخوخة، خطة عمل مدريد الدولية، "تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة"، (٢٠٠٢م). "استرجعت بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٠هـ" من موقع:

٥٠. https://www.un.org/ar/conferences/ageing/madrid٢٠٠٢

٥١. نظام حقوق كبير السن ورعايته في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ ١٤٤٣/٦/٣هـ.